

مرسوم سلطاني

رقم ٢٠٠٥ / ٤٨

بإنشاء شركة بريد عمان (ش.م.ع.م)

نحن قابوس بن سعيد

سلطان عمان .

بعد الاطلاع على النظام الأساسي للدولة الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٦/١٠١ ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٤ / ٤ بإصدار قانون الشركات التجارية وتعديلاته ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٨٠ / ٢٧ بإصدار قانون الخدمة البريدية ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٤٧ / ٢٠٠١ المتضمن إنشاء وزارة النقل والاتصالات ،
وعلى المرسوم السلطاني رقم ٧٧ / ٢٠٠٤ بإصدار قانون التخصيص ،
وببناء على ما تقتضيه المصلحة العامة .

رسمنا بما هو آت

المادة الأولى : تنشأ بموجب هذا المرسوم شركة مساهمة عمانية مقفلة تسمى "شركة بريد عمان (ش.م.ع.م)" مملوكة بالكامل للحكومة وذلك اعتبارا من تاريخ العمل بهذا المرسوم .

المادة الثانية : ١ - تؤول إلى الشركة جميع الأصول والخصوم وال موجودات والحقوق العينية والشخصية والمعنوية والسجلات المحاسبية والدفاتر الخاصة بالمديرية العامة للبريد والمديرية العامة للبريد بمحافظة ظفار وتحمل بالتزاماتها .

٢ - تؤول إلى الشركة كل المباني المخصصة للخدمات البريدية بقيمة رمزية قدرها ريال عماني واحد عدا الأماكن المخصصة للمديرية العامة للبريد بمبنى ديوان عام وزارة النقل والاتصالات .

أما الأراضي التي تقع عليها تلك المباني أو الأراضي الفضاء المخصصة للخدمات البريدية فتنتفع بها الشركة بمقابل مالى رمزى عن طريق حق الانتفاع ولمدة (٥٠) عاما قابلة للتجديد وفقا لبنود عقد حق الانتفاع الذى يبرم بين الشركة والحكومة.

المادة الثالثة : تحدد مهام وغايات الشركة وفقا لما يرد فى عقد التأسيس والنظام الأساسى للشركة .

المادة الرابعة : يكون المركز الرئيسى للشركة بمحافظة مسقط . ويجوز لها أن تنشئ فروعا أو مكاتب فى داخل السلطنة أو خارجها .

المادة الخامسة : يحدد رأس مال الشركة المصرح به بمبلغ (٦٠٠٠٠٠٠ر٦) ستة ملايين ريال عماني ، والمصدر بمبلغ (٣٥٠٠٠ر٣) ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف ريال عماني ، ويجوز تعديل رأس مال الشركة وفقا لقانون الشركات التجارية .

ويقسم رأس مال الشركة إلى أسهم متساوية . القيمة الإسمية لكل منها ريال عماني واحد .

المادة السادسة : يشكل مجلس الإدارة بقرار من مجلس الوزراء بناء على ترشيح من الوزير المشرف على وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة النقل والاتصالات .

المادة السابعة : تتكون الموارد المالية للشركة من الآتى :

١ - رأس المال المصدر (٣٥) ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف ريال عماني ، ويجوز تعديله وفقا لقانون الشركات التجارية .

- ٢ - إيرادات العمليات التشغيلية والاستثمارية للشركة.
- ٣ - الدعم السنوي المقدم من الحكومة لتغطية ما قد يظهر من عجز في الميزانية التشغيلية للشركة .
- ٤ - المنح والهبات التي يوافق عليها مجلس إدارة الشركة والجهات ذات العلاقة .

المادة الثامنة : تعفى الشركة من ضريبة الدخل على الشركات لمدة خمس سنوات تبدأ من تاريخ مزاولة نشاط الشركة ويجوز تجديدها في حالة الضرورة بما لا يجاوز خمس سنوات وعلى أن يصدر بالتجديد قرار من مجلس الشؤون المالية وموارد الطاقة .

المادة التاسعة : تستمر الشركة في تطبيق النظم والقواعد الحكومية المعول بها حالياً إلى حين صدور النظم والقواعد الخاصة بالشركة وذلك فيما لا يتعارض مع أحكام هذا المرسوم .

المادة العاشرة : ينقل إلى الشركة موظفو المديرية العامة للبريد والمديرية العامة للبريد بمحافظة ظفار الذين يتم تحديدهم وفقا لاحتياجات الشركة ، ويستمر العمل باللوائح المنظمة لشؤونهم إلى حين صدور لائحة بنظام العاملين من مجلس إدارة الشركة طبقا لأحكام قانون العمل ، كما تسرى في شأنهم وفي شأن من لم يتم نقلهم من هؤلاء الموظفين أحكام المرسوم السلطاني رقم ٢٠٠٤/٧٧ بإصدار قانون التخصيص .

أما بالنسبة للعاملين الجدد الذين سيتم تعيينهم بعد صدور هذا المرسوم فتسرى في شأنهم أحكام قانون العمل العماني وأحكام اللائحة المشار إليها بالفقرة السابقة .

المادة الحادية عشرة : تعدل الشركة عقد التأسيس والنظام الأساسي لها طبقاً
لأحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه وبما لا يتعارض
مع أحكام هذا المرسوم .

المادة الثانية عشرة : تسري على الشركة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا
المرسوم أحكام قانون الشركات التجارية المشار إليه .

المادة الثالثة عشرة : ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من
تاريخ نشره .

صدر في : ٢٦ من ربيع الثاني سنة ١٤٢٦ هـ
الموافق : ٤ من يونيو سنة ٢٠٠٥ م

قابوس بن سعيد
سلطان عمان